مخطط لها، حتى نهايتها، على الرغم من أنه تم، في نهاية الأمر، القاء القبض على منفذيها. وقد لخص المستشار السابق لرئيس الحكومة الاسرائيلية لشؤون الارهاب، رافي ايتان، رد فعله تجاه ما حدث بقوله: «ان العملية جاءت نتيجة للارتخاء السائد في اجهزة الأمن» (**عل همشمار** ، ١٧/١٠/١٩٨٦)

أما رئيس الحكومة شمعون بيرس، الذي تلقى نبأ العملية وهو في مكتبه مع وزراء كتلة المعراخ، فقد أعرب عن شعوره العميق بالاهتزاز، وقال ان قوات الامن الاسرائيلية ستفعل ما في وسعها لالقاء القبض على منفذي العملية. وعلق نائب رئيس الوزراء الاسرائيلي، اسحق شامير، على العملية بقوله انها تثبت ان خطر الارهاب لم يزل، وان على اسرائيل ان تستمر في يقظتها لمنع وقوع عمليات من هذا النوع؛ وفي المقابل الاستمرار في حربها الضارية ضد «الارهاب» ومن هم وراءه (**الشعب** ، القدس، ١٧/١٠/١٩٨٦).

وسئل وزير الدفاع الاسرائيلي، اسحق رابين، حول العملية، فحاول الابتعاد عن الهدف الحقيقي لها، قوات جفعاتي، والصاق صفة الارهاب بها، قائلاً: «من الصعب علي ان اصدق ان الاعتداء استهدف الجنود بصورة خاصة». واضاف: «ان ارهاب م.ت.ف. يهدف الى ضربنا في أي مكان، وفي أي زمان، وضد أي هدف كان» (**جيروزاليم بوست** ، ١٦/١٠/١٩٨٦). لكن مصدراً عسكرياً اسرائيلياً قال: «انه يمكن وصف [العملية] كهجوم عصابات، وليس فعلاً ارهابياً» (**المصدر نفسه**). وقال مصدر عسكري اسرائيلي آخر: «من الواضح ان المهاجمين خططوا جيداً وبعناية لعمليتهم. فقد عرفوا، بالضبط، أين تقف الباصات، وأين يتجمع الجنود، ومن اي زاوية يمكنهم أن يوقعوا اكبر عدد ممكن من الضحايا، وكيف يمكنهم الهرب بسهولة» (**المصدر نفسه**). وعزا قائد المنطقة الوسطى سابقاً، الميجور جنرال (احتياط) رحبعام زئيفي، خطورة العملية الى نوعية القنابل المستخدمة فيها، وهي ـ كما قال ـ من صنع روسي «مما يشير الى ان عملية تهريب الاسلحة والمتفجرات من الخارج مستمرة». وطالب زئيفي بالتحقيق في كيفية وصول القنابل الى أيدي شبان عرب في القدس، وقال: «لقد اعتاد رجال المنظمات، في السنوات الأخيرة، وبسبب النقص في الوسائل القتالية، الاعتماد على الأدوات الحادة كالسكاكين، وعلى الاسلحة المسروقة من معسكرات الجيش الاسرائيلي» (**البيادر السياسي** ، ٢٥/١٠/١٩٨٦). اما وزير التجارة والصناعة، اريئيل شارون، فقد طالب الحكومة الاسرائيلية بمهاجمة «المنظمات الارهابية» في أي مكان، وبلا هوادة، وتصفية زعماء هذه المنظمات (**الفجر** ، ٢٤/١٠/١٩٨٦).

المسؤولية والنتائج

يشير بعض ما كتب في وسائل الاعلام الاسرائيلية، حول المسؤولية الامنية عما وقع على مقربة من حائط المبكى في ١٥/١٠/١٩٨٦ وما اذا كان في الامكان منع وقوعه، الى ان الاوساط العسكرية والامنية الاسرائيلية اصيبت بالعجز والارباك الكاملين، جراء العملية العسكرية. فقد ذكر بعض هذه الاوساط ان قوات الشرطة وضعت، في ذلك اليوم، قوات خاصة لها، للاسهام في توجيه حركة السير، والحفاظ على النظام العام، كما أن الجيش الاسرائيلي وضع، بدوره، قوات حماية لم يكن لها مهام أخرى سوى المحافظة على افراد جفعاتي، ومن ثم السير بخطوات آمنة على طريق ممارسة الاحتفال الذي اقيم مساء اليوم المذكور.

وقالت هذه المصادر انه «من المشكوك فيه [على الرغم من ذلك كله] ان تستطيع هذه القوات او تقدر على منع وقوع ما حدث، لا سيما وان الجميع [المعنيين] لا يعرفون، حتى الآن، من اين، ولا من اية نقطة بالضبط وقع الهجوم... ان العملية المسلحة التي وقعت في القدس جاءت في اعقاب تزايد التصريحات على لسان المسؤولين في الشرطة والجيش، [القائلة] ان القدس تعيش حالة من الامن والهدوء شبه التامين منذ شهور تقريباً. وقد حاولوا التأكيد على ان ذلك تم بعد القاء القبض على الخلية المسلحة التي نفذت بعض العمليات المسلحة في المدينة، ولا سيما قتل السائح البريطاني وقتل مواطنة اسرائيلية، والتي ضمت حوالى عشرين من المسلحين الذين عملوا تحت إمرة افراد افرج عنهم من السجون الاسرائيلية. جاءت هذه العملية لتنسف الهدوء والامن، وكل ما [قالته عنهما] قوات الامن، وتفاخرت به خلال الاشهر القليلية الماضية... لقد اختارت العناصر المسلحة ان تشن هجومها، هذه المرة، ضد هدف عسكري مميز وواضح للعيان. ان وجود أفراد الجيش الاسرائيلي وتواجدهم بكثرة، بالاضافة الى وجود العشرات من افراد العائلات الاسرائيلية هناك، لم تكن جميعها لتردع رجال المنظمات